حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS
العدد الأول ديسمبر 2005م - ذو القعدة 1426هـ

لم يحدث بعد

ندوة حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تقيم الجمعية يوم الأحد 9 ذي القعدة، الموافق 11 ديسمبر 2005 م ندوة حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في قاعة المحاضرات التابعة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

ويشارك في الندوة أ.د محمد بن يحيى النجيمي رئيس قسم الدراسات المدنية بكلية الملك فهد الأمنية، والدكتور بطاهر بو جلال المستشار القانوني للهلال الأحمر والصليب الأحمر بالرياض.

ومن المقرر أن تعقد الندوة نفسها في مدينة جدة يوم السبت 17 ديسمبر 2005م بقاعة المحاضرات في الغرفة التجارية.

آخر خبر

الجمعية تنتقل لمقرها الجديد في الرياض خلال أيام

الرياض – حقوق:

تستعد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الرياض للانتقال خلال الأيام القليلة القادمة إلى مقرها الجديد على تقاطع طريق الملك فهد مع طريق الملك عبدالله.

وأوضح رئيس الجمعية الدكتور بندر الحجار بأنه سيتم تجهيز المقر بكافة الوسائل والتجهيزات المكتبية والتقنية اللازمة لبدء العمل هناك.

يذكر بأن المقر الحالي للجمعية يقع في مركز البابطين الخيري للتراث والثقافة بحي الصحافة الذي احتضن انطلاقة الجمعية وعقد به أول اجتماع للجمعية العمومية.

ص٢ الجمعية تزور السجن العام في نجران

ص٣ ثمن حرية الصحافة في بنجلادش سحق اليدين

ص٥ حقوق الإنسان ... قميص عثمان أم عصا في وجه قوى الظلام

ص٧ المعتدي على زوجته ضعيف الشخصية وخالٍ من الإنسانية

وزير التربية والتعليم يثمن صدور العدد الأول من حقوق

الرياض – حقوق:

أعرب معالي الدكتور عبدالله بن صالح العبيد وزير التربية والتعليم عن بالغ سعادته وسروره بصدور العدد الأول من نشرة «حقوق»، وقال في تصريح خاص لـ (حقوق) : إن من الأهداف الأساسية للجنة الثقافة والنشر بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان توعية المجتمع وتثقيفه بمجالات حقوق الإنسان وحدودها وقضاياها، خاصة وأن بعض التجاوزات التي تقع أحياناً تكون في الغالب نتيجة قلة الوعي والجهل بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

وأضاف معاليه قائلاً: إن نسبة كبيرة من المواطنين والمقيمين تجهل حقوقها التي تكفلها لها الشريعة الإسلامية والأنظمة واللوائح التي تنظم عمل كافة مؤسسات المجتمع في القطاعين الخاص والعام، وعبر عن أمله أن تسهم النشرة في نشر الوعي العام بحقوق الإنسان بين جميع شرائح المجتمع.

د. عبدالله العبيد

وتمنى معالي الدكتور العبيد أن ترتقي النشرة بطرحها وتناولها لموضوعات حقوق الإنسان لتتناسب مع الجهود المبذولة وتعكس في الوقت نفسه الجوانب المشرقة للتطورات التي تشهدها المملكة في هذا المجال، والإنجازات المتميزة التي حققتها الجمعية خلال هذه المدة القصيرة التي مرت على إنشائها.

جدير بالذكر أن معالي الدكتور العبيد هو أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية قبل نحو عامين، وكان أول رئيس لها.

الافتتاحية

ها نحن نضع بين يديكم هذا الإصدار والذي يهدف إلى إبراز دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتعريف بأنشطتها والتوعية العامة في مجال حقوق الإنسان، وتستند في طرحها على مبادئ أساسية تشمل الالتزام بالضوابط الشرعية والنظامية والأخلاقية، والموضوعية والحياد، وإتاحة فرص التعبير عن الرأي وذلك تحقيقاً لما جاء في نظام الجمعية الأساسي، فقد تضمنت المادة الثالثة من النظام الأساسي للجمعية اختصاصات الجمعية، وجاء في الفقرة التاسعة منها «نشر إصدارات متخصصة تعنى بحقوق الإنسان»، وحددت المادة الثالثة عشرة لجان الجمعية واختصاصاتها ومنها لجنة الثقافة والنشر التي تختص بالتوعية وإقامة المؤتمرات ونشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وبالرغم من محدودية الإمكانات الفنية والمتخصصة بالجمعية فقد حرصت لجنة الثقافة والنشر على التعجيل في إصدار هذه النشرة لتبدأ بها عملية تأسيس وسيلة إعلامية متميزة متخصصة في مجال حقوق الإنسان تكون أداة توعية وحلقة وصل بين الجمعية والمجتمع بكل فئاته. وبناء عليه، فإن الهدف الأساسي من هذه المطبوعة ليس الدعاية والترويج للجمعية على اعتبار أنها مطبوعة مؤسساتية، فالجمعية تؤمن بأن الأعمال أهم من الأقوال، وأن الأمانة الملقاة على عاتقتها تتجاوز النشر لتحقيق المكاسب الإعلامية، وتركز في عملها ونشاطاتها أن تكون أهلاً لحمل الأمانة، وأن تكون بمستوى المسؤولية والتوقعات والطموحات التي أنشئت من أجلها، فقد أنشئت الجمعية بمبادرة من أعضائها المؤسسين وباشرت أعمالها بعد صدور الموافقة السامية الكريمة، وكان ذلك ضمن رؤية مجتمعية عامة وشاملة أخذت في الاعتبار الاحتياجات الوطنية والقفزات الإصلاحية التي تعيشها المملكة والتطورات والتغييرات التي تحدث في الساحة الدولية.

والحق أن ما قامت به الجمعية خلال الفترة القصيرة التي مرت على إنشائها يفوق بكثير ما تحقق لعدد كبير من جمعيات حقوق الإنسان الأهلية المماثلة التي مر على إنشائها عقود من الزمن، وهذا من فضل الله وتوفيقه ثم بفضل جهود الأعضاء والتعاون الكبير الذي وجدوه من مختلف الجهات الحكومية المعنية، ولأن الهدف الأساسي كما ذكرنا هو العمل وتحقيق النتائج، وهي نتائج تعكسها إحصاءات القضايا والشكاوى التي تعاملت معها الجمعية ونجحت في التدخل بها وإيجاد الحلول لها بتعاون كبير وتفهم عميق من قبل المسؤولين في أجهزة الدولة وفي بعض مؤسسات القطاع الخاص، لذا فإن هذه النشرة لن تستخدم إلا فيما نأمل أن يسهم في تعزيز هذه الجهود وفي تسهيل مهام الجمعية ومساعدة المواطن لمعرفة حقوقه وفي توعية القائمين على تنفيذ الأنظمة واللوائح.

السديري: سنعمل على وضع التصورات المبدئية للتعاون المشترك مع الجمعية

عبدالله العتيبي - الرياض

أكد معالي الأستاذ تركي بن خالد السديري رئيس هيئة حقوق الإنسان بأن الهيئة ستعمل كل ما بوسعها للتعاون المشترك مع الجهات ذات العلاقة لحماية حقوق الإنسان في بلادنا الغالية وتعزيز مفهومها، والإسهام في ضمان تطبيق كافة النشاطات في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

تركي السديري

وقال معاليه في حوار خص به (حقوق): في تصوري أن جوانب التكامل والعمل المشترك بين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان أكثر بكثير من جوانب الازدواجية المحتملة. فالجمعية لا بد أن لها استراتيجيتها في العمل ومصادرها الخاصة لمعرفة ما يدور هنا أو هناك مما قد يعتبر إضراراً بمبادئ حقوق الإنسان في المملكة. والأمر ذاته ينطبق على الهيئة الجديدة.

وعبر الأستاذ السديري عن أمله أن تبدأ الهيئة في مزاولة أنشطتها مع مطلع هذا الشهر، مؤكدا في الوقت نفسه أن تلك الأنشطة ستنصب على ما يردها من ملاحظات من المواطنين أو من بعض العاملين في الأجهزة الحكومية أو من الجهات الحكومية ذاتها، وكذلك ما قد يرد في الصحف من آراء ومقالات وتعليقات وسواها، أو ما قد يرد من مصادر خارجية في الصحافة الأجنبية عن جوانب معينة تتصل بحقوق الإنسان في المملكة ...

التفاصيل صفحة (4)

الجمعية تزور مركز حقوق الإنسان في الدنمارك

قام وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في أواخر شهر نوفمبر بزيارة ودية للمركز الدنمركي لحقوق الإنسان تلبية لدعوة من المركز سلمها السفير الدنمركي في المملكة لرئيس الجمعية وذلك بهدف الاطلاع على تجارب المركز وبحث سبل التعاون بين الجمعية والمركز في مجالات حقوق الإنسان.

وعقد الوفد خلال الزيارة عدة لقاءات منها اللقاء بالمدير العام للمركز، ومدير البحوث، ومسؤولي القسم القومي، ومسؤولي القسم الدولي والتخطيط الاستراتيجي لثقافة حقوق الإنسان، كما قام الوفد بزيارة المحكمة الدنمركية وأحد مراكز الشرطة لمناقشة بعض حالات العنف الأسري، إضافة لزيارة محكمة الاستئناف الدنمركية للقضايا العمالية.

ترأست الوفد الدكتورة لبنى الأنصاري رئيس إدارة التخطيط والتطوير بالجمعية، وشارك فيه كل من الدكتور عبدالرحمن بن حمود العناد رئيس لجنة الثقافة والنشر، والدكتور حسين بن ناصر الشريف المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة، والدكتورة بهيجة بهاء عزي عضو لجنة الأسرة.

إحالة طلب استقالة نائب الرئيس إلى الجمعية العمومية

الرياض – حقوق:

وافق المجلس التنفيذي بالجمعية على إحالة طلب استقالة نائب الرئيس الدكتور حمد بن عبد الله الماجد للجمعية العمومية نظراً لارتباطاته العلمية والعملية داخل وخارج المملكة، كما صدرت موافقة المجلس على تعيين الأستاذة سهيلة بنت زين العابدين حماد مشرفةً على مركز المعلومات والتوثيق والإحصاءات الذي أسس وفقا للنظام الأساسي للجمعية.

من جهة أخرى، بحث المجلس التنفيذي أبرز ما جرى في الزيارات التي قام بها سعادة رئيس الجمعية ووفد من أعضاء الجمعية لمعالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ، ومعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ صالح بن محمد اللحيدان، ومناقشة أهم النتائج المترتبة على تلك الزيارات.

جاء ذلك خلال اجتماع المجلس التنفيذي العاشر الذي عقد في مقر الجمعية في الرياض يوم الأحد 1426/10/18هـ الموافق 20 نوفمبر 2005م برئاسة الدكتور بندر الحجار رئيس الجمعية وبحضور الدكتور حمد الماجد نائب الرئيس، وأعضاء المجلس الدكتور إبراهيم القعيد، والدكتور عبد الخالق آل عبد الحي، والدكتورة لبنى الأنصاري، والأستاذة سهيلة حماد.

د. حمد الماجد

الجمعية تزور السجن العام في نجران

نجران - حقوق:

في إطار الزيارات المستمرة التي تقوم بها الجمعية للسجون في مناطق المملكة المختلفة، زار مؤخراً وفد من الجمعية السجن العام في نجران، والتقى الوفد خلال الزيارة بمدير عام السجون بالمنطقة المقدم علي أحمد الشهري ومدير شعبة السجن الرائد معيض أحمد القحطاني، والنقيب عبدالرحمن القحطاني، وتجول الوفد في مرافق السجن الخدمية التي شملت أماكن الزيارة ووحدات الخلوة الشرعية والمستوصف الطبي وأماكن إعداد الوجبات. ثم قام أعضاء الوفد بمفردهم بالدخول لعنابر السجناء والالتقاء بأعداد كبيرة منهم واستمعوا لشكواهم وملاحظاتهم.

وفي نهاية الزيارة بحث وفد الجمعية مع إدارة السجن بعض الملاحظات العامة المتعلقة بالخدمات داخل السجن، ونقلوا لهم ملاحظات السجناء حولها، وقد دون الوفد تقريراً عاماً عن الزيارة وتقارير فردية لبعض الحالات لرفعها للجهات المعنية، وقد وجد الوفد خلال الزيارة تعاوناً كبيراً من قبل المسؤولين عن السجن الذين هيأوا فرصة اللقاء المباشر بين أعضاء الوفد والسجناء دون مرافق من العاملين في السجن.

رأس الوفد الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس لجنة الرصد والمتابعة وقد رافقه كل من الدكتور حسين بن ناصر الشريف المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة والدكتور عبدالرحمن بن حمود العناد رئيس لجنة الثقافة والنشر والأستاذ خالد الفخراني المستشار القانوني بالجمعية.

جدير بالذكر أن زيارة السجن العام في نجران تأتي بعد زيارة وفود الجمعية في فترة سابقة لعدد من السجون في أربع مناطق هي منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية ومنطقة جازان.

جانب من زيارة وفد الجمعية لسجن نجران

ولنا كلمة

الثقافة الحقوقية

يأتي صدور «حقوق» في إطار استراتيجية الجمعية لنشر الثقافة الحقوقية في المجتمع وذلك بعد تدشين موقع الجمعية على الشبكة العنكبوتية وصدور الملف الصحفي الذي يرصد ما تنشره الصحف المحلية والعربية من قضايا تتعلق بحقوق الإنسان ويوزع على أعضاء الجمعية وكبار المسؤولين في الدولة، ولعل الوسائل المستخدمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان تختلف باختلاف الفئات المستهدفة فالمحاضرات العامة والندوات تكون أداة مناسبة لشريحة معينة بينما تُعد ورش العمل والدورات التدريبية أكثر ملاءمة لفئة أخرى.

إلى جانب هذه الوسائل هناك الإنترنت والمكتبة الإلكترونية ووسائل الإعلام المختلفة كالإذاعة والتلفزيون والصحف ناهيك عن الكتب والتقارير والبروشورات.. إلخ، فالجمعية سوف تستخدم جميع تلك الوسائل للوصول إلى هدفها الأساسي وهو المساهمة في بناء مجتمع يعمل على حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها ويلتزم بتنفيذ الأنظمة والاتفاقيات الدولية ويسود التسامح والتراحم بين مختلف فئاته وأطيافه مما يساعد على إيجاد واقع يستطيع أن يتعامل مع المتغيرات وتحديات المستقبل بروح الإنسان. إن تحقيق هذه الرؤية يتطلب وعي المواطنين والمقيمين بحقوقهم وواجباتهم والطرق النظامية التي تؤدي للحصول عليها، وفي هذه الحالة تتحقق للإنسان كرامته التي هي مفتاح الإنتاج والإبداع والتقدم.

د. بندر بن محمد الحجار
رئيس الجمعية

الجمعية تنوي مخاطبة الولايات المتحدة بشأن المعتقلين في جوانتنامو

تعتزم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مخاطبة الرئيس الأمريكي جورج بوش وأعضاء الكونجرس بشأن المخالفات القانونية والانتهاكات غير الإنسانية التي يتعرض لها المعتقلون في جوانتنامو وتتعرض لها الشعائر الإسلامية والتي لا تتفق مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الولايات المتحدة ولا تتفق مع القيم الأمريكية التي أرساها مؤسسوها، ولا تتفق أيضاً مع تعاليم الديانة المسيحية، فالتعذيب النفسي والجسدي محرم في كل الشرائع والأعراف والاتفاقيات الدولية وأن المطلوب هو توجيه تهم للمعتقلين والإسراع في محاكمتهم ومن تثبت إدانته يعاقب ويطلق سراح الأبرياء ويسلمون إلى دولهم بدون شروط. وقد خاطبت الجمعية سفارة الولايات المتحدة في الرياض بهذا المعنى ولكن للأسف لم تتلق رداً من السفارة.

يذكر أن رئيس الجمعية د. بندر الحجار اجتمع مع المحامي أحمد مظهر وبحث معه إمكانية انضمامه للجمعية كعضو متعاون للإشراف على ملف المعتقلين في جوانتنامو.

الجمعية تعزز علاقاتها بالجهات القضائية

الرياض – حقوق:

عزز رئيس الجمعية الدكتور بندر بن محمد الحجار علاقات الجمعية بالجهات القضائية من خلال زيارة قام بها ومجموعة من أعضاء الجمعية لمكتب معالي الشيخ صالح بن محمد اللحيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى. وقد بحث الطرفان القضايا ذات الاهتمام المشترك، إضافة لمناقشة بعض الشكاوى الواردة للجمعية مع معالي رئيس المجلس.

وقد أثنى رئيس الجمعية وأعضائها على حسن الاستقبال من قبل فضيلته وتعاونه الدائم مع الجمعية وقضاياها.

الجمعية تبحث عن مقر لها في المنطقة الشرقية

د. عبدالجليل السيف

الرياض – حقوق:

تبذل اللجنة المعنية بالبحث عن مقر للجمعية في المنطقة الشرقية جهودا كبيرة وزيارات ميدانية متتالية للبحث عن مبنى مناسب ليكون مقرا لها هناك.

وأوضح الدكتور عبدالجليل السيف عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو اللجنة المعنية بالبحث عن مقر الجمعية في المنطقة الشرقية أنه جرى الوقوف على عدد من المواقع والمقرات وسيتم خلال الأيام القليلة القادمة المفاضلة بينها واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

د. عشاري خليل يزور فرع الجمعية بالمنطقة الغربية

د. حسين الشريف

مكة المكرمة – حقوق:

نيابة عن المشرف على فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة د. حسين الشريف؛ استقبل الأستاذ خالد بن أحمد نحاس المدير التنفيذي بالفرع سعادة الدكتور عشاري خليل مستشار اليونسيف لحماية الأطفال في منطقة الخليج يوم الاثنين 19 من شهر شوال، وقد تم خلال الاستقبال التنسيق على عقد ورشة عمل تدريبية لمنسوبي الفرع يوم الخميس 1426/10/29هـ الموافق 1 ديسمبر 2005م في تمام الساعة العاشرة صباحاً وتستمر حتى الثانية مساءً، بحضور سعادة المشرف على الفرع الدكتور حسين الشريف وسعادة رئيسة لجنة الأسرة الأستاذة الجوهرة العنقري وجميع منسوبي الفرع.

3 مختصين يحاضرون عن حقوق الإنسان في المناهج

الرياض – حقوق:

عقدت الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات بمكة المكرمة يوم الأحد 1426/10/25 هـ وضمن فعالياتها للاحتفاء باختيار مكة المكرمة عاصمة للثقافة الإسلامية ندوة بعنوان «حقوق الإنسان في مناهج التعليم العام بالمملكة».

شارك في الندوة الدكتور حسين الشريف المشرف على فرع منطقة مكة المكرمة والدكتور حسن بن محمد الحجي الأمين العام للجنة الإسلامية العالمية للتعليم، والدكتورة الجوهرة العنقري رئيسة لجنة الأسرة والطفل بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وذلك بإدارة الإشراف التربوي بإدارة التعليم.

وأوضحت مديرة الإعلام التربوي والعلاقات العامة بالإدارة هويدا خوجة أن الندوة التي نقلت عبر الدائرة التلفزيونية للقاعة المعدة للسيدات من الساعة 10–12 ظهراً هدفت إلى إلقاء الضوء على ما تتضمنه مناهج التعليم العام بالمملكة من نصوص ومعلومات ترسخ مفهوم حقوق الإنسان التي كفلها الشرع لكافة فئات المجتمع للتعايش السلمي وتبادل الاحترام.

وزارة العدل تسيء استخدام قانون الشاهد الجوهري

الو لايات المتحدة: اعتقال 70 مسلماً من دون توجيه اتهام

نيويورك – «حقوق»:

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش والاتحاد الأميركي للحريات المدنية في تقرير نشر أخيرا، أن وزارة العدل الأميركية زجت بـ 70 من الرجال المسلمين المقيمين في الولايات المتحدة في سجونها مدداً غير محددة ومن دون تهمة، إلى جانب اتهامات لا أساس لها بوجود روابط لهم بالإرهاب.

وقامت وزارة العدل باعتقال الرجال السبعين، وكلهم مسلمون عدا واحد، بموجب قانون فيدرالي ضيق التطبيق يسمح باعتقال «الشاهد الجوهري» الذي تكون لديه معلومات هامة عن الجريمة، واحتجازه لفترةٍ وجيزة، إذا كان من المحتمل أن يفر بهدف تجنب الإدلاء بشهادته أمام هيئة المحلفين أو أمام المحكمة. ورغم أن المسؤولين الفيدراليين يشتبهون بتورط هؤلاء الرجال في الإرهاب، فإنهم يحتجزونهم كشهودٍ جوهريين وليس كمشتبهٍ بهم.

ولم يتم عرض ما يقارب نصف هؤلاء الشهود على هيئة المحلفين أو المحكمة، للإدلاء بالشهادة. وقد اعتذرت حكومة الولايات المتحدة لثلاثة عشر منهم بسبب اعتقالهم بشكلٍ خاطئ. ولم يتم توجيه تهم تتعلق بالإرهاب إلا لعددٍ قليل من هؤلاء المعتقلين.

وقال جيمي فلنر مدير برنامج الولايات المتحدة في هيومن رايتس ووتش: «إن هؤلاء الرجال ضحايا لوزارة العدل التي أرادت الاحتيال على القانون، وإن من يشتبه بأنهم مجرمون يعاملون بطريقةٍ أفضل من الطريقة التي عومل بها أولئك الشهود الجوهريون».

ويقدم التقرير المؤلف من 101 صفحة، والمسمى «شاهدٌ على الانتهاكات: انتهاكات حقوق الإنسان في ظل قانون الشاهد الجوهري منذ 11 أيلول»، توثيقاً حول كيف حرمت وزارة العدل الشهود من الضمانات الأساسية للإجراءات السليمة. ولم يجر إعلام كثير منهم عن سبب اعتقاله، ولم يسمح لهم بالوصول الفوري إلى محاميهم، ولا برؤية الأدلة المستخدمة ضدهم. لقد تجنبت وزارة العدل كلاً من: تقديم الحماية الأساسية للمشتبه بهم، وتوفير المتطلبات القانونية الخاصة بالشهود المعتقلين. وجرت المحاكمة خلف أبوابٍ مغلقة، كما جرى إبقاء وثائقها طي الكتمان.

وقالت أنجانا مالهوترا كاتبة التقرير وتعمل في هيومن رايتس ووتش وفي الاتحاد الأميركي للحريات المدنية: «لقد لعب التعجل وانعدام الكفاءة والتحامل دوراً في هذه الاعتقالات. جرى اعتقال الرجال المسلمين لأسبابٍ لا تتعدى كثيراً ترددهم على الجامع نفسه الذي تردد عليه أحد مرتكبي 11 أيلول، أو لمجرد حيازتهم سكيناً صغيرة».

كما يوثق التقرير أيضاً الآثار بعيدة المدى لسياسة «الشاهد الجوهري» المتبعة من قبل وزارة العدل على هؤلاء الشهود وعلى أسرهم. ففي الوقت الذي يمضيه الشاهد للشفاء من الأذيات الناتجة عن الاعتقال في ظروفٍ قاسية، فإنه يعيش تحت شبح الريبة، ويواجه في محيطه الاجتماعي أسئلةً لا تنتهي عن علاقته بالإرهاب، وذلك حتى عندما تقوم الحكومة بالاعتذار منه. لقد أدى ذلك إلى فقدان الكثيرين فرص عملهم، كما اضطر البعض إلى الانتقال إلى محيط اجتماعي آخر ليبدأ حياته من جديد.

ضغوط عالمية على الصين لمكافحة التعذيب في السجون

بكين – «اف ب» :

قال المقرر الخاص للأمم المتحدة حول التعذيب مانفرد نوفاك: «إن السلطات الصينية تدرك أكثر فأكثر ضرورة اتخاذ إجراءات لمكافحة ظاهرة التعذيب لدى الشرطة».

وأضاف: «هناك إدراك متزايد بأن التعذيب منتشر كثيرا ويمارسه رجال الشرطة في الإجراءات الجنائية العادية ويجب اتخاذ بعض التدابير للحد من هذه الظاهرة»، مستبعداً أن يمكن لبكين التخلص من ممارسات التعذيب بين عشية وضحاها، وقال: «يجب انتهاج سياسة الخطوات التدريجية».

وأوضح نوفاك أن الحكومة الصينية وافقت على طلبه مقابلة الأشخاص الذين يرغب في لقائهم بكل حرية، قائلاً: «أعتبر أنه انفتاح في سياسة الحكومة إزاء إجراءات خاصة اتخذتها الأمم المتحدة وأجريت لقاءات مهمة مع مسؤولين من وزارتي الخارجية والعدل».

وتتعرض الصين باستمرار لانتقادات منظمات دولية وأميركية لانتهاكها حقوق الإنسان لا سيما في السجون.

سلطان يهاب الإمساك بالقلم!

ثمن حرية الصحافة في بنجلادش سحق «اليدين»

دكا – «رويترز»:

تغطي الندوب يدي تيبو سلطان إذ قام جراحون بوضع مسامير معدنية لإعادة كل عظام يديه وأصابعه إلى ما كانت عليه.

وسلطان صحفي يعمل بيديه لكنه ضرب وسحقت يداه ولم يتركه مهاجموه إلا لاعتقادهم بأنه فارق الحياة لأنه تجرأ وكتب عن صلات بين السياسة والجريمة المنظمة والفساد في بنجلادش.

وأوضح سلطان أنه كتب عدة تقارير عن كيفية اضطهاد عضو في البرلمان لمعارضيه فضلا عن روايات عن تعاملات غير قانونية في المخدرات.

وقال «تلقيت تهديدات كثيرة». ويضيف أنه كان يمشي عائدا لمنزله في بلدة جنوبية شرقية في أحد الأيام حين تتبعه عضو البرلمان وعدد من حرسه الشخصي والتفوا حوله وسحبوه إلى شارع مظلم.

وتابع «كانوا 13 أو 14 ضربوني بالقضبان الحديدية ومضارب الهوكي لمدة نصف ساعة على الأقل. كسروا ركبتي وسحقوا يدي ولم يتوقفوا إلا بعد أن ظنوا أني فارقت الحياة.»

وبمساعدة أصدقائه وصل سلطان بشكل ما إلى المستشفى لكن حياته كانت لا تزال في خطر. وأضاف أن الشرطة تتعاون مع العصابات وبدلا من أن تحميه رفضت تبني قضيته.

وبعد يومين هرب إلى دكا إذ أمضى ثلاثة أشهر في المستشفى وقضى أربعة أشهر أخرى في مستشفى في تايلاند. واليوم يمسك بحذر شديد قلما في يده اليمنى بين أصبعي الإبهام والسبابة، ويطبع على الآلة بإصبع واحدة.

وتقول منظمات الرقابة الصحفية إن بنجلادش من أخطر الأماكن في العالم بالنسبة للصحفي وبصفة خاصة خارج العاصمة داكا الآمنة نسبيا. حيث قتل تسعة صحفيين على الأقل منذ عام 2000 وضرب المئات أو تعرضوا للترهيب لالتزام الصمت.

وتقول منظمة صحفيون بلا حدود إن صحفيا تعرض لهجوم بدني كل يومين في بنجلادش في العام الماضي وأن بنجلادش تحتل المرتبة 151 بين 167 دولة من حيث حرية الصحافة.

وتقول الحكومة إنه يجري تضخيم المشكلة وأن الصحفيين الذين قتلوا كانت تربطهم شخصيا صلات بمجموعات إجرامية أو كانوا ضحية مشاحنات محلية.

وتضيف أن الصحافة تتمتع بحرية كاملة ولكن غالبا ما تسيء استخدامها وتنشر مقالات تنتقد الحكومة استنادا لمعلومات غير صحيحة أو بلا دليل.

البحرين تنظم ورشة عمل حول قوانين الأسرة في المنطقة العربية

المنامة – «حقوق»:

نظمت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان خلال تشرين الثاني (نوفمبر) 2005، بالتعاون مع منظمة بيت الحرية «فريدوم هاوس» ورشة عمل إقليمية بعنوان: «مساواة النساء في قوانين الأسرة في المنطقة العربية: التحديات، الدروس المستفادة والاستراتيجيات».

وتهدف الورشة إلى تمكين الجمعيات الأهلية من تطوير استراتيجيات الدفاع والمناصرة وحشد التأييد في مجال قوانين الأسرة، وتمكين المشاركين من استنباط الدروس من تجارب الدول الأخرى وقوانين الأسرة لديها، و مناقشة واقتراح التوصيات بشأن أفضل الاستراتيجيات لإصلاح المحاكم الشرعية.

وشارك في الورشة التي عقدت باللغتين العربية والإنجليزية نخبة من الخبيرات من الكويت، المغرب، الأردن، مصر، واليمن إلى جانب مملكة البحرين، الإمارات العربية المتحدة ، قطر والسعودية. كما تشارك أيضاً خبيرة في قوانين الأسرة من المملكة المتحدة وخبيرات من منظمة بيت الحرية.

ووصل المشاركون في نهاية الورشة، إلى اقتراحات عملية حول تأطير العمل الأهلي في مجال القوانين الأسرية، خصوصاً فيما يتعلق بدور الجمعيات في المناصرة وحشد التأييد على الأصعدة الحكومية والسياسية والأهلية والإعلامية كافة.

انتقاد أجهزة الأمن الألمانية لتعذيب مواطن من أصل سوري

برلين – «رويترز»:

انتقدت جمعيات حقوقية أجهزة الأمن في ألمانيا لتعذيبها مواطناً ألمانيا سوري المولد في سجن يشهد ممارسات تعذيب في سورية. وفي بيان علني نادر وبخت لجنة برلمانية وكالة المخابرات الخارجية «بي.أن.دي» على تجاوزها صلاحياتها بتنفيذ عملية مراقبة لصحفيين ألمان لمعرفة مصادر معلوماتهم.

وقالت اللجنة أنها ستعين خبيرا خاصا لتحري الحقيقة وحثت الحكومة على منع تكرار مثل هذه الأحداث.

وأكد رئيس «بي.ان.دي» أوجست هانتج، أنه لا يستبعد احتمال أن يكون صحفيون تعرضوا أيضا لعملية مراقبة في عدة تحقيقات أخرى في الآونة الأخيرة لمعرفة هوية «موظفين خائنين» وراء تسرب معلومات حساسة.

ومن ناحية أخرى، قالت مجلة دير شبيجل إن أفراد امن «بي.ان.دي» ووكالة المخابرات الداخلية والشرطة الاتحادية زاروا سورية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2002، لاستجواب محمد حيدر زمار وهو مواطن ألماني وزميل زنزانة في هامبورج لمحمد عطا والأعضاء الآخرين الذين قادوا هجمات 11 من سبتمبر أيلول على الولايات المتحدة.

معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الأستاذ تركي السديري في حوار مع (حقوق):

معظم ما ينشر في الصحافة الأجنبية عن المملكة يتسم بالمبالغة والاختـــلاق

تأتي الموافقة الكريمة على تنظيم هيئة حقوق الإنسان الحكومية لتعكس مدى وعي وإدراك حكومتنا الرشيدة بحجم التحديات التي تتطلب اتخاذ مثل هذه الخطوات الإصلاحية، ولتؤكد للجميع بأن المملكة العربية السعودية ومن منطلق دستورها الذي هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم جعلت نصب أعينها حماية حقوق كل إنسان يعيش على أراضيها ومطالبة في الوقت نفسه الجميع بحماية حقوق الإنسان في أي مكان من العالم .

وانطلاقا من أهمية هذه الهيئة وعظم الدور المنوط بها وللتعرف عليها عن قرب كان لـ (حقوق) الحوار التالي مع معالي رئيس الهيئة الأستاذ تركي بن خالد السديري ... فإلى التفاصيل :

حوار: عبدالله بن ناصر العتيبي

*** ما الهدف من إنشاء هيئة حقوق الإنسان؟**

– حسب المادة الأولى من نظام الهيئة فهي تهدف إلى بذل كافة الجهود الكفيلة بحماية حقوق الإنسان في بلادنا الغالية والتعاون مع كافة الأجهزة الحكومية المعنية لتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية، والتوعية بها، والإسهام في ضمان تطبيق كافة هذه النشاطات في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

***متى ستبدأ الهيئة نشاطها؟**

– نأمل أن تتمكن الهيئة بداية أعمالها بصورة رسمية مع نهاية الأسبوع الأول من شهر ذي القعدة إن شاء الله.

تركي السديري

- لا تعارض بين المؤسستين ومجالات التعاون بيننا واسعة
- نحن حريصون أن تكون فعالية الهيئة مرتبطة بدقة أعمالها لا بكثرة العاملين فيها

***ما نظام العضوية والانتساب للهيئة؟**

– الهيئة بذاتها هي إدارة حكومية تنطبق عليها النظم والتعليمات المطبقة على كافة الأجهزة الحكومية سواء في الشئون المالية أو الخدمة المدنية أو سواهما.

أما إذا كان المقصود مجلس الهيئة وهو المكلف بالنظر في كافة القضايا المعروضة أمامه، فهو يتألف من (18) عضوا دائما و(6) أعضاء غير متفرغين على الأقل، ونأمل أن يصدر أمر سامي بعضوية الأشخاص المرشحين قريباً من ذوي الكفاءات والشهادات العالية والمساهمين في مجال اختصاصات الهيئة بما لديهم من خبرات وتجارب وأبحاث في مجال حقوق الإنسان.

*** ما الإجراءات والنشاطات التي من خلالها تحقق الهيئة الأهداف المرجوة منها؟**

– في تصوري أن نشاطات الهيئة ستنصب على ما يردها من ملاحظات من المواطنين أو من بعض العاملين في الأجهزة الحكومية أو من الجهات الحكومية ذاتها، وكذلك ما قد يرد في الصحف من آراء ومقالات وتعليقات وسواها، أو ما قد يرد من مصادر خارجية في الصحافة الأجنبية عن جوانب معينة تتصل بحقوق الإنسان في المملكة والتي قد يكون في البعض منها شيء من الحقيقة إلا أن معظمها – حسب ما ورد لنا منها حتى الآن– يتسم بالمبالغة الملفتة للنظر أو حتى الاختلاق في الكثير من الحالات، ولا أستبعد أن في الأمر أبعاداً سياسية لا علاقة لها بمسائل حقوق الإنسان.

وعلى العموم فإن الهيئة ستعالج كل حالة على حدة وبحسب ظرفها ومتطلباتها ومن ذلك السعي لمعرفة وجهة نظر الجهة الحكومية في الأمر مدار البحث أو لفت نظر المسئولين في إدارة حكومية أخرى إلى جانب معين من القصور.

*** ألا تعتقد أن وجود مؤسستين في المملكة العربية السعودية تعني بحقوق الإنسان يحدث نوعاً من الازدواجية وتضارب الأدوار؟**

– أرى أن جوانب التكامل والعمل المشترك أكثر من جوانب الازدواجية المحتملة. فالجمعية لا بد أن لها استراتيجيتها في العمل ومصادرها الخاصة لمعرفة ما يدور هنا أو هناك مما قد يعتبر إضراراً بمبادئ حقوق الإنسان في المملكة. والأمر ذاته ينطبق على الهيئة الجديدة، إلا أن الهيئة قد تكون في وضع متميز نوعاً ما كون اتصالاتها وتعاملها مع الدوائر الحكومية ذات العلاقة ستكون متيسرة إلى حد ما.

*** ما مجالات التعاون الممكن طرحها بينكم وبين الجمعية الوطنية لحماية حقوق الإنسان؟**

– المجالات لا شك ستكون واسعة وسيتم وضع تصورات مبدئية لها عندما أزور الجمعية في مقرها قريباً إن شاء الله.

*** كم وظيفة ستوفرها الهيئة للشباب السعودي؟**

– إذا كان المقصود وظائف الهيئة فستكون محدودة لأننا حريصون أن تكون فعالية الهيئة مرتبطة بدقة وانضباط أعمالها وليس بكثرة العاملين فيها ، حيث اتضح من تجارب سابقة، أن كثرتهم ستكون من عوائق العمل التي لا بد أن تعترض حركة وفعالية الهيئة الجديدة في تأدية رسالتها.

انعقاد الاجتماع التحضيري لندوة العنف الأسري

مكة المكرمة – حقوق:

عُقد بفرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة يوم الثلاثاء 1426/10/13 هـ الاجتماع التحضيري لندوة العنف الأسري والتي تنظمها لجنة الأسرة والطفل بالجمعية وستعقد أعمالها في 20 ديسمبر 2006 بالتنسيق مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، وبحضور العديد من صناع القرار بوزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة لأعضاء لجنة الأسرة والطفل بالجمعية.

زيادة عدد نسخ الملف الصحفي الخاص بالجمعية

الرياض – حقوق:

أصدر سعادة رئيس الجمعية قراراً بزيادة عدد نسخ الملف الصحفي الخاص بالجمعية بنحو 150 نسخة توزع على أعضاء الجمعية وعدد من المسؤولين في الدولة والمهتمين بمجالات حقوق الإنسان في المملكة.

يذكر أن الملف الصحفي أحد أنشطة لجنة الثقافة والنشر بالجمعية والذي يصدر أسبوعياً ويتضمن أهم ما تنشره الصحف المحلية والعربية والأجنبية حول قضايا حقوق الإنسان.

افتتاح فرع الجمعية الجديد في جيزان

جيزان – حقوق:

د. أحمد البهكلي

افتتح سعادة رئيس الجمعية الدكتور بندر الحجار منتصف شهر شعبان من العام الحالي فرع الجمعية الجديد في منطقة جازان. وقد تخللت مراسم الافتتاح زيارة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز أمير منطقة جازان الذي رحب برئيس وأعضاء الجمعية وأبدى سعادته لاختيار منطقة جازان فرعاً ثالثاً للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

بعد ذلك أقيم في مقر الجمعية مؤتمر صحفي أجاب من خلاله رئيس وأعضاء الجمعية على أسئلة الإعلاميين، وفي نهاية البرنامج قام الدكتور بندر الحجار بإلقاء محاضرة بعنوان (ثقافة حقوق الإنسان) في مقر النادي الأدبي بمنطقة جازان حظيت بحضور كبير من مثقفي وأهالي المنطقة.

الأمم المتحدة تنتقد قضاء تركمانستان لأحكامه التعسفية

نيويورك – «رويترز»:

أعربت لجنة تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة عن قلقها بشأن قمع حكومة تركمانستان للمعارضة السياسية والمراقبة التي تفرضها على وسائل الإعلام وانتقدت نظامها القضائي التعسفي.

ووافقت اللجنة الاجتماعية والإنسانية التابعة للجمعية العامة بأغلبية 70 صوتا ضد 38 صوتا وامتناع 58 صوتا على قرار يتهم السلطات في تركمانستان بتقييد حرية الرأي والتجمع والدين.

وحث القرار تركمانستان على إنهاء عمليات التحرش والاحتجاز التي تستهدف أفراد الأقليات الدينية وعلى أن تطهر سجونها وتحاكم المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان.

ويُعدُّ هذا رابع قرار تصدره اللجنة هذا العام بشأن انتهاك حقوق الإنسان مستهدفا دولة بعينها. وكانت اللجنة قد أصدرت الشهر الماضي قرارات مماثلة تنتقد سجل حقوق الإنسان في إيران وكوريا الشمالية وميانمار.

الإسلام كفل للجميع حقوقهم فلماذا يهاجمونه؟!

د. نهار بن عبدالرحمن العتيبي *

■ نظراً لما انتشر في الآونة الأخيرة من هجوم على الدين الإسلامي واتهام المسلمين بأنهم إرهابيون وأن الإسلام لا يحافظ على حقوق الإنسان فإن الحاجة باتت ماسة إلى بيان حقوق الإنسان في الإسلام، تلك الحقوق التي جاءت منذ ما يزيد على أربعمائة وألف سنة سواء في كتاب الله تبارك وتعالى أو في سنة النبي صلى الله عليه وسلم حتى يعلم الكبير والصغير والرجل والمرأة والمسلم وغير المسلم هذه الحقوق وحتى يمارس المسلمون هذه الحقوق في الواقع الفعلي بعيداً عن اجتهادات بعض الأفراد من المسلمين التي تضر بالإسلام أو تعارض ما جاء به من تعاليم أو تنتهك تلك الحقوق من هؤلاء الأشخاص باسم الإسلام والإسلام من ذلك براء فيا ترى ما هي حقوق الإنسان التي جاء بها الإسلام ومطلوب من المسلمين أن يحافظوا عليها ويوفروها لمن يستحقها من المسلمين وغير المسلمين؟ إليك أخي القارئ الكريم أبرزها وأهمها وهي كما يلي:

– حق الحياة: فإن الإسلام قد حفظ لكل إنسان سواء كان مسلماً أو غير مسلم ما لم يكن حربياً حق الحياة وحرم الاعتداء على المسلمين وغير المسلمين من المعاهدين أو المستأمنين أو الذميين. وقد نص على ذلك كتاب الله عز وجل حيث قال ربنا سبحانه وتعالى «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق.. الأنعام: 151» والنفس التي حرم الله هي النفس المعصومة من المسلمين أو الذميين أو المعاهدين أو المستأمنين فلا يجوز قتلهم ومن قتل نفساً مسلمة بغير حق فقد ارتكب إثماً عظيماً واستحق بذلك القتل جزاء فعله ذلك ما لم يتنازل أولياء المقتول وذلك لعظم هذه الجريمة وشناعتها..

– حق عدم الأذى: فكما أنه لا يجوز قتل المسلم وغير المسلم فلا يجوز كذلك الاعتداء على أي منهم أو أذيته بأي نوع من أنواع الأذى سواء كان أذى يقع على جسده كالتعذيب أو الضرب أو كان أذى نفسياً أو سب وشتم أو غير ذلك من أنواع الأذى ما لم يكن قد حكم عليه بحكم شرعي على جريمة اقترفها فإنه ينفذ ذلك الحكم بدون تعدي على المحكوم عليه. أما إذا كان متهما فلا يجوز تعذيبه على الجريمة التي اتهم بها لأن الأصل أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

وقد حذر رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم من أذية المسلمين فقال «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» متفق عليه، وأما غير المسلمين فقد قال الله تبارك وتعالى «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ويخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين». «الممتحنة:8» ومعلوم أن البر والإحسان إلى غير المسلم يتنافى مع أذيته أو الاعتداء عليه.

– حق حفظ الدين: فالإسلام جاء بحفظ الدين ومن حق المسلم أو غير المسلم ممن له عهد عند المسلمين أو ذمة أن يمارس شعائره الدينية دون المساس بدين المسلمين أو شعورهم وهذا الحق قد كفله الإسلام للمسلمين على مر العصور وقد دلت النصوص الكثيرة في الكتاب والسنة على أن من حق كل مسلم أن يعبد ربه ويطيعه ويتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحق لأي شخص أن يمنع أحد من المسلمين من عبادة ربه.

– حق حفظ العقل: فالإسلام قد جاء بحفظ العقول ولا يجوز التعدي عليها بأي حال من الأحوال ولهذا حرم الله تبارك وتعالى على المسلمين كل ما يؤثر على العقل أو يضعفه كالخمر والمخدرات أو غيرها، كما حفظ الإسلام للإنسان كل الحقوق المتعلقة بالعقل وهي الحقوق الفكرية التي تختص بالشخص وتكون من إنتاجه الفكري إذ لا يجوز لأحد أن يتعدى عليها أو يمتلكها.

– حق الحرية المنضبطة بضوابط الإسلام: فإن من حق الإنسان أن يتصرف فيما وهبه الله تعالى في حدود ما أباحه الله دون إضرار بنفسه أو إضرار بالآخرين فله حق التصرف في ماله كما يشاء وله حرية التملك دون الإضرار بتملك المجتمع وله حرية التصرف في نفسه أو في أبنائه وله حرية البيع والشراء والأكل والشرب والإنفاق في حدود المعقول من غير إسراف ولا تبذير ومن غير شح وتقتير.

– حق حفظ الأعراض: فقد حفظ الإسلام حق حفظ الأعراض وصيانتها سواء للمسلمين أو غير المسلمين ومن تعدى على عرض من الأعراض وجبت عقوبته وردعه ونفذ حكم الله تعالى فيه حتى يرتدع. بل لقد أمر الإسلام بتوفير الأمان لكل امرأة وذلك بمنع الاعتداء عليها أو التعرض لها حتى تكون آمنة محافظة على نفسها وعرضها متمتعة بحقوقها التي كفلها لها الإسلام. كما حرم الإسلام الكلام في أعراض الناس ورتب على ذلك عقوبة لمن يتحدث في أعراض الناس دون أن يأتي ببينة تؤكد ذلك .

– حق حفظ المال: فقد اعتنى الإسلام عناية فائقة بالأموال وأمر بحفظها ونهى عن التبذير فقال سبحانه وتعالى «ولا تبذر تبذيراً .. » الإسراء: 26. كما نهى عن أخذ الأموال بغير حق فقال سبحانه وتعالى «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل..» البقرة:188. ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاعتداء على أموال المسلمين أو أخذها بدون حق فقال «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه» متفق عليه كما رتب الإسلام على السرقة والاختلاس لأموال الغير عقوبات شرعية تنفذ في الفاعل حفظاً للأموال ومنعاً للجريمة ومن حق كل شخص أن يحتفظ بماله وأن يتصرف به والإسلام يحفظ له هذا المال من أن يعتدي عليه أحد.

وهذه الحقوق هي أبرز حقوق الإنسان التي جاء بها الإسلام وكل حق من هذه الحقوق يحتوي على العديد من الحقوق الأخرى التي لا يتسع المقام إلى ذكر تفاصيلها فما أعظمه من دين لأنه جاء من رب العالمين الذي خلق البشر وعلم ما يصلح لهم فأمرهم به وما لم يصلح فنهاهم عنه وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

* باحث وداعية إسلامي

الإسلام اهتم به منذ قرون وإعلان القاهرة كان خطوة الدول الإسلامية

حقوق الإنسان ... قميص عثمان أم عصا في وجه قوى الظلام؟

- الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان رفع العصا الغليظة عن رقاب المستضعفين، ورغم الاستغلال السيء لحقوق الإنسان إلا أن جهود المنصفين استمرت للنهوض بهذه الثقافة وتكريسها..

■ غريب عالمنا هذا الذي نتنفس فيه، فحينما تستحضر شواهده عبر التاريخ فإنك تساق تارة إلى أقصى اليمين لتضحك وتارة أخرى تقذف إلى أقصى اليسار لتمارس هواية البكاء.

من يصدق أنه لم يتطلب الوصول إلى قانون الجاذبية وفروعه إلا أن تسقط تفاحة بجانب شخص ما كان مسترخياً تحت ظل شجرة، فيما احتاج العالم بأسره إلى آلاف الأطنان من القنابل والمتفجرات وملايين الضحايا وتدمير الممتلكات ومحو معالم بأكملها، حتى أصبحت أثراً بعد عين، وإعادة رسم الخريطة الدولية واضطهاد أمم ليفيق الضمير الإنساني وتعود البشرية إلى صوابها (وإن كان مؤقتاً) ويتم اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

هي معادلة غريبة تختصر الواقع المرير للبشرية، وتؤكد أن إنجازات البشرية قد تمر عبر تيارين، أحدهما هو تيار العنف، كما تؤكد على أن الإنسان مهما جرفه طغيان النزعة السيادية إلا أن العقول النيرة والموروثات الأخلاقية تصمد أمام هذه التيارات لتصل في نهاية المطاف إلى مراد البسطاء وإن طال الأمد.

لقد بدأ العالم يتعرف على حقوق الإنسان منذ (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر للعام 1948م، وطلبت المنظمة الدولية في حينها كافة الدول الأعضاء إلى أن تدعو لنص الإعلان، وبعد ذلك بعامين دعت المنظمة إلى الاحتفال سنوياً بيوم العاشر من ديسمبر كيوم لحقوق الإنسان.

لقد تكللت الجهود المتواصلة لمن آذتهم الأعمال الهمجية والاستغلال السيئ للسلطة بإصدار هذا القرار الذي يشدد على حق الفرد في العيش بسلام وبحرية ويكرس مفهوم الإصلاح عوضاً عن ثقافة الاستئصال.

محمد محسن الحربي*

وقد كانت هذه الخطوة فاتحة عهد للعديد من المبادرات المماثلة لتأصيل مفهوم حقوق الإنسان، وتم استقطاب الدول للانخراط في نسيج مجتمع دولي يحترم الإنسان كقيمة ثمينة ولإقامة مؤسسات مدنية تعتبر مبادئ حقوق الإنسان أحد أهم ركائزها، وبدأت هذه الثقافة تسود في الدول الغربية المتقدمة ومن ثم النفاذ إلى أصقاع العالم الواحدة تلو الأخرى وتعددت أشكال هذا الاهتمام وتصنيفاته.

ولم يكن العالم العربي والإسلامي بمنأى عن هذه التطورات، فكانت له المشاركة في الطرح الجديد لحقوق الإنسان عبر الهيئات والمنظمات الدولية، فقد بادرت الدول الإسلامية باتخاذ خطوات مماثلة تجاه إنشاء جمعيات وهيئات لحقوق الإنسان بكافة تصانيفه على المستويين الأهلي والحكومي وقد شددت منظمة مؤتمر العالم الإسلامي على قضية حقوق الإنسان من خلال إعلان القاهرة عام 1990م وأنشأت الدول العربية منظمات مستقلة لمتابعة وضع حقوق الإنسان.

وكانت المملكة العربية السعودية من ضمن الدول المبادرة في تأسيس هيئة تختص بمسائل حقوق الإنسان وأطلقت عليها (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان)، وهي جمعية مستقلة بدأت بـ 41 عضواً من بينهم عشر نساء، وقد بدأت الجمعية في استقبال القضايا ومناقشتها، كما كان لها سبق التعامل مع نظيراتها في الدول المتقدمة وتبادل الخبرات والاستفادة من التجربة الأوربية بالأخص في حقوق الإنسان، وتملك الجمعية موقعاً إلكترونياً على شبكة الإنترنت في خطوة لتوسيع نشاطاتها.

وبالرغم من هذه الخطوات التي أطلقتها الدول الإسلامية إلا أنه يجب علينا الإشارة إلى أنه كان للشريعة الإسلامية الريادة في مسألة حفظ حقوق الإنسان وصيانة كرامته من باب أن العيش بسلام وحرية الفرد هو حق مكتسب لكل فرد قبل أن يصبح مطلباً.

تلك الشريعة التي كفلت حق الإنسان ونادت بحمايته من الظلم والاضطهاد منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، حيث كانت صوتاً للضحايا وعوناً للمستضعفين وسيفاً مسلطاً على رقاب المتجاوزين، وكان الرسول محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم مثالاً حياً لاهتمام المسلم بحقوق الإنسان ومراعاة العهود والمواثيق.

وقد مرت مسألة حقوق الإنسان في الفترة المعاصرة بمراحل عدة منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تخللها اهتمام وإهمال من قبل القائمين عليه.

فقد ساهم الاهتمام العالمي به إلى إيقاف مجازر أو مطاردة مرتكبيها ليكونوا عبرة للآخرين، وممارسة الضغوط على أصحاب النزعات السيادية في العالم لتقويض سلطاتهم المطلقة وتحييدها ورفع العصا الغليظة عن رقاب المستضعفين.

وعلى النقيض من ذلك فقد تم استخدامه كقميص عثمان وكورقة ضغط من قبل القوى العظمى وقوى الظلام لترفع في وجه كل من لا يسير وفق رغباتهم ومصالحهم، كما تم خرق مبادئ تلك الحقوق وانتهكت أمام مرأى العالم دون أن تحرك لها الدول ساكنة بسبب أن الخروقات والانتهاكات ارتكبت بأيدي من يملكون القرار الدولي ويسيطرون على مفاصل الاقتصاد وعلى الساحة السياسية والعسكرية، وكان آخرها ماشهده العالم أجمع في غوانتنامو، وتلك الصور المقززة في سجن أبوغريب، والتي لو حدثت في مكان آخر ولجنسيات أو أعراق وأديان أخرى لعاصرنا ردة فعل أخرى ولدلفت القضايا أروقة المحاكم الدولية وبأسرع وقت، ولكن هذه سنة الحياة وقانون الغاب.

وبالرغم من ذلك الاستغلال السيء لحقوق الإنسان، إلا أن جهود المنصفين استمرت منذ عقود للنهوض بهذه الثقافة وتكريسها في المجتمعات وتحرير البشرية من ثقافة الاضطهاد ومحاكم التفتيش والقيم المجردة من الالتزام.

وأخذ هذا الالتزام عدة أشكال وطرق، وبدأت المنظمات في استغلال التكنولوجيا وتطورها في سبيل صيانة هذه الحقوق والاستمرار في مطالبات الدول والأفراد بعدم القفز على العهود والمواثيق الدولية حول حماية الإنسان واحترام حقوقه، فنجد أن هناك برامج تلفزيونية وإذاعية ومساحات كبيرة في وسائل الإعلام تعنى بهذا الأمر ومواقع إلكترونية لهذه المنظمات ولاستقبال الشكاوى وعرض الانتهاكات والتعسف تجاه الأفراد، كما تقام سنوياً العديد من المنتديات والمؤتمرات الدولية لنقاش المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتعددت تصنيفات وتفريعات المنظمات لتشمل كافة أطياف المجتمع، فبعد أن كانت مقتصرة على حقوق الإنسان بشكل عام هاهي تأخذ منحى آخر وتتقسم إلى هيئات لحماية المرأة والطفل ومن ثم تفرعت إلى المهن، لتناصر المظلومين من أولئك الذين أطلقوا العنان لأيديهم لانتهاك الحقوق وإهانة الكرامة.

---

*إعلامي سعودي
عضو الجمعية السعودية للإعلام والاتصال
harbimm@gmail.com

المواطنون والمقيمون يستبشرون بنزول (حقوق) للشارع وتلمس مشاكلهم، ويؤكدون:

المعتدي على زوجته ضعيف الشخصية وخالٍ من الإنسانية

أصبح العنف والاعتداء الجسدي على الزوجات من المشكلات التي تؤرق الكثير من المجتمعات، بل أصبحت ظاهرة عالمية وإن اختلفت وتباينت الأرقام والإحصائيات من بلد لآخر. وبحسب الأرقام الصادرة عن البنك الدولي، فإن ما لا يقل عن 20 ٪ من النساء في مختلف أنحاء العالم قد تعرضن للإساءة الجسدية أو الاعتداء الجنسي.

وانطلاقا من أهمية القضية، وكون الحياة الزوجية هي شراكة بين الزوجين تحكمها أطر إسلامية كفلت للزوجين حقوقهما الأبدية، وباعتبار أن العنف يخرج الزواج عن مساره الطبيعي ويسبب الكثير من المشاكل الاجتماعية، فقد طرحت (حقوق) موضوع الاعتداء الجسدي على الزوجة واستطلعت آراء المواطنين والمقيمين حوله، ثم عرضته على عدد من المتخصصين للتعرف على الرأي الشرعي والآثار الاجتماعية والنفسية له، إضافة للتعرف على أسباب الظاهرة والطرق المناسبة لعلاجها...فإلى التفاصيل:

الباحث عبدالعزيزآل سليمان

عبدالعزيز آل مفيد

المحامي فراج القلا

د. عبدالكريم المجيدلي

د. أحمد خيري حافظ

تحقيق وتصوير : ميزان بن حبيتر

في البداية تحدث إلينا أبو محمد الذي رفض ذكر اسمه مداعبا بقوله: « حتى لا تعرفني زوجتي»، قائلا: إن العنف ضد المرأة واقع لا يمكن إنكاره ولكن بنسبة ضئيلة، والسبب في وجوده في مجتمعنا يعود في اعتقادي إلى المخدرات والتربية التي لها دور كبير وأساسي في جعل بعض الأشخاص يرون أنفسهم فوق المرأة ويعتقد أن الضرب هو الحل الوحيد لكل المشاكل.

ويرى عبدالعزيز آل مفيد أن المرأة هي التي تعطي المجال للرجل في ممارسة العنف ضدها، فالموقف الأول هو الذي يحدد مدى استمرارية العنف من عدمه. فعندما تستسلم الزوجة لأول حالة عنف ولم تتخذ أي موقف من قبلها يجعل الرجل يفهم بأن ذلك مؤشر ضعف لديها، وبالتالي يزداد عنفه وشراسته ضدها.

عدم التكافؤ

أما الدكتور وائل فيرى أن من أسباب العنف ضد الزوجات عدم التكافؤ بين الزوجين، مشيراً في الوقت نفسه أن هناك بعض أشكال العنف ضد الزوجات لها مبرراتها، فعندما تتجاوز المرأة كرامة الرجل وكيانه فهي بهذه التصرفات تولد لديه الدافعية لاستخدام العنف، والزوجة تستطيع أن تكسب زوجها متى ما عرفت طبيعته.

ويختتم الدكتور وائل حديثه قائلاً: أؤكد في نهاية حديثي أن الرجل الطبيعي لا يمكن أن يتعدى على زوجته وشريكة حياته.

من جهة أخرى، يؤكد لطيف العمري أن أسباب العنف ضد الزوجات قد تكون نتاج مخدرات أو أمراض نفسية. وهناك أسباب ثانوية أخرى قد تكون سببا للعنف تبدأ من الشارع وضغوط العمل وازدحام الشوارع، فكل ذلك يجعل الشخص قابلاً للانفجار في أي لحظة، والمرأة الناضجة هي التي تتحكم في نفسها في مثل هذه الظروف الخارجة عن إرادة الزوج، وعلى الزوجين مراقبة الله في السر والعلانية ويكون حديث الرسول صلى الله عليه وسلم خير مرشد للزوج عندما قال: «خيركم خيركم لأهله».

الرأي الشرعي

يؤكد الداعية الإسلامي الشيخ حمود الدعجاني: أن الاعتداء الجسدي على المرأة يدل على ضعف العقل والدين لدى الرجل لأن الواجب على الزوجين المعاشرة بالمعروف وتبادل المحبة وحسن الخلق وطيب العشرة، قال تعالى: «وعاشروهن بالمعروف» وقال صلى الله عليه وسلم: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وخياركم خياركم لنسائهم وأنا خيركم لأهلي».

ويقول الدعجاني: الغالب على النساء أنهن ضعيفات بالنسبة للرجل وهو أقوى على ظلمهن، فالواجب عليه أن يتقي الله ويصاحب زوجته بالمعروف لا بالظلم والإيذاء والعنف والشدة والحجر بغير ذنب لأن ذلك مما يسبب سوء الحال بين الزوجين.

وليعلم الزوج أن المرأة الغالب عليها العوج وعدم الاستقامة تعالج بالرفق واللين وحسن الخلق لا بالتعدي والضرب.

آراء المتخصصين

يشير د. عبدالكريم عبدالله المجيدلي المتخصص في علم الاجتماع: إلى أن بعض الأزواج يستغل ضعف زوجته ليضربها بقسوة ويقبحها ويتجاهل حقوقها وكرامتها. فالدين الإسلامي الحنيف حفظ كرامة الزوجة وضمن حقوقها وأوضح واجباتها فلم ترو لنا السيرة النبوية أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد ضرب أو أهان إحدى زوجاته على طول حياته الكريمة بل قد قرع رسول الله صلى الله عليه وسلم من يضرب زوجته ونهى عن ذلك وأوصى بالنساء خيراً.

ويؤكد الدكتور المجيدلي وجوب الوقوف أمام هذه الظاهرة وقفة قوية منبثقة من الدين الإسلامي الحنيف الذي حفظ لها حقوقها، لأن المتضرر ليست الزوجة فحسب بل يترتب على ذلك مشاكل اجتماعية كثيرة من أهمها الأبناء الذين يشاهدون بأم أعينهم ما تتعرض له الأم من قسوة وعنف وتسلط من أبيهم.

ويقول المجيدلي: رغم وجود هذه الظاهرة في بلادنا إلا أنها تعتبر قليلة مقارنة ببعض البلدان الأخرى.

الأثر النفسي

ويؤكد الدكتور أحمد خيري حافظ استشاري العلاج النفسي بمركز الاستشارات النفسية والتأهيل الشامل بالرياض بقوله: العنف يندرج ضمن السلوك العدواني، والعدوان له أثر نفسي على من يتلقاه ويراه، والمرأة إذا استخدم العنف ضدها غالبا ما تفقد ثقتها بنفسها ويؤثر كثيرا على العلاقة السامية، وتبقى العلاقة يحكمها الخوف والتوتر والاضطراب، وقد يؤدي إلى ما نسميه بالأمراض النفسية المؤدية إلى الصرع وآلام المعدة والقولون، وبالتالي بدلا من أن تعبر المرأة عن شكواها من العنف تعبر عن شكواها بهذه الأعراض والتي يسميها الأطباء النفسانيون بالتبديل حيث يتحول التوتر النفسي إلى البدن.

ويقول الدكتور أحمد: الطفل لا يفهم ماذا يحدث بين الأبوين ويرى صورة من العدوان غير المبرر على الأم ويقف موقفا عاجزا ، ولذلك يتصور أن ما يحدث ويقع على الأم سوف يقع عليه وبالتالي لضعفه وعجزه عن الدفاع عن نفسه يقع في حالة ما يسمه الأطباء بنوبة الهلع، وإذا بنيت صحة الطفل النفسية على الخوف فلا رجاء فيه بأن يستمر كما لو كان قبل ذلك فيبقى في خوف من الناس والمجهول والمستقبل وكل هذه الآثار هي نتاج العنف ضد الأم .

التعليم والتثقيف

ويؤكد الباحث الاجتماعي عبدالعزيز بن محمد آل سليمان بأن المرأة في مجتمعنا تحظى بكل رعاية واهتمام، ومن واقع عملي أجد أن مجتمعنا هو النموذج المثالي الذي تعيش فيه المرأة مكرمة ومعززة ومصونة، ولا ينفي ذلك تعرض المرأة لشيء من العنف من قبل الزوج أو أقاربه، وهذه سمة الحياة لا تخص مجتمعاً معيناً ولكنها تقل وتكثر حسب وضع المرأة في المجتمعات التي تعيش فيها.

ويواصل آل سليمان قوله:إن من أسباب العنف هو جهل الرجل والمرأة في كيفية التعامل مع بعضهما مما يجعل الآخر يأخذ بالتمادي، وكذلك تدني المستوى الثقافي للأسرة والأفراد والاختلاف الثقافي الكبير بين الزوجين وخصوصا إذا كانت الزوجة في المستوى الأعلى، مما يولد التوتر وعدم التوازن لدى الزوج كرد فعل له فيحاول تعويض هذا النقص في أي مناسبة يمكن فيها انتقاصها واستصغارها بالشتم أو الإهانة أو الضرب.

- د. وائل: الرجل الطبيعي لا يمكن أن يعتدي على زوجته وشريكة حياته

- الدعجاني: الاعتداء الجسدي على الزوجة يدل على ضعف العقل والدين

- آل سليمان: على المؤسسات الاجتماعية تثقيف وتعليم الأزواج فن التعامل

- العقلا: زوج يقتحم مدرسة زوجته ويضربها أمام الطالبات والمعلمات

ويرى الباحث أن من سبل العلاج لهذه الظاهرة الرجوع إلى الشريعة الإسلامية والتوعية الاجتماعية إذ لابد للمرأة معرفة حقوقها وكيفية الدفاع عنها. كما يجب تثقيف وتعليم الأزواج والمقبلين على الزواج على كيفية التعامل بين الطرفين وذلك بإقامة المحاضرات والندوات عن طريق المؤسسات الاجتماعية.

أسباب العنف

وتشير د. هناء المطلق رئيسة قسم العنف الأسري بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى إن درجات العنف قد تختلف ولكنه يبقى عنفا يحتاج إلى تركيبة شخصية معينة يتوفر لها بعض أو كل مما يلي:

– ضعف الشخصية والإحساس بالقهر بنقص الذات.

– تعاطي المخدرات ، فبعض الزوجات تقول إن زوجها طيب إلا حينما يسكر فهو يتحول إلى حيوان شرس يضربها ويضرب الأطفال ويطردهم إلى الشارع ثم يعود ويبكي حين يفيق وهو لن يفيق طويلا لأنه سوف يعاود السكر في الليلة القادمة وعلى الضعفاء أن يعانوا التشرد.

– المرض النفسي وبالذات الشك.

– الصورة المعتمة عن الزوجة: فالزوجة في نظره ليست إلا بعض من أملاكه وليست بناء إنسانياً قائماً بذاته.

– ضعف الزوجة وسلبيتها .

وتشير د. هناء إلى أن ضعف المرأة اجتماعيا ونفسيا وقضائيا يساهم إلى حد كبير في استمرار هذا العنف، لذا فنحن بحاجة إلى برامج توعية بواقع المرأة كإنسان، إضافة إلى نشر مراكز الإرشاد الاجتماعي. أما من الناحية القضائية فنحن بحاجة لإنشاء محاكم للأسرة تتكون من قاضٍ وأخصائيين وأخصائيات لدراسة حالات التقاضي بشكل يوفر وجهات نظر مختلفة تساعد في التطبيق الأمثل للشريعة.

دور الإعلام

ويعلق المحامي فراج العقلا قائلا: لعلنا لا نبالغ إذا ما قلنا إن الكثير من المشكلات الأسرية التي يعاني منها المجتمع اليوم تعود في جانب منها إلى التأثير الإعلامي، فلقد تبوأت وسائل الإعلام المعاصرة موقعاً مؤثراً في المجتمعات، فأسهمت في تشكيل الإنسان أياً كان موقعه وأياً كان مستواه العلمي .

ويشير العقلا إلى أن ممارسة العنف ضد المرأة طريق شائك ومسلك عقيمٌ يودي بمصير الكثير من الأسر إلى التفرق والتفكك بما ينعكس سلباً على المجتمع الذي تعدُّ الأسرة مكونه الأساسي.

ويضيف العقلا، قائلا: إن ما نلمسه اليوم من تعدي الأزواج على زوجاتهم وتعنيفهم بالطرق السلبية العدوانية وما تكتظ به المحاكم من قضايا الطلاق التي تقع بسبب الضرب فإنها من الوقائع الدخيلة على مجتمعنا الإسلامي الأصيل، ومن أعجب العجب أن نطالع بشكل مستمر ما يكتب في صحفنا اليومية عن هذه الحوادث وتعدي الأزواج على زوجاتهن بطرقٍ مختلفة وبوسائل غريبة متعددة.

ومن خلال عملي في المحاماة فقد اطلعت على العديد من قضايا التعدي على الزوجات وإيذائهن.

ومن أغرب ما مر بي تعدي رجل على امرأته ـ المعلمة ـ بالضرب مراراً، ولم يكتف بضربه لها في البيت بل وصلت به الجرأة إلى اقتحام مدرستها وضربها أمام الطالبات والمعلمات.

ما المطلوب من المسلمين تجاه حقوق الإنسان؟

الكتاب : *الخطاب الإسلامي وحقوق الإنسان*
المؤلف : *حسن الصفّار*
عدد الصفحات: *192*
الإصدار : *الطبعة الأولى 2005م*
الناشر : *المركز الثقافي العربي بيروت – لبنان*
الدار البيضاء – المغرب

عرض - د. صلاح عبدالعزيز

الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في بعض المجتمعات الإسلامية، تحدث بتبريرات واهية تنسب إلى الدين لذلك كان من الطبيعي أن يكون الخطاب الديني في موضع المساءلة والاتهام.. ولكن مع كل هذا لا يساور أحد شك في نزاهة الدين وبراءته، فالقراءة الصحيحة للنصوص الدينية تكشف عن مدى الاهتمام العميق بإنسانية الإنسان والاحترام الشديد لكرامته وحقوقه، وبذلك يكون وضعاً مثالياً لا مثيل له في أي مبدأ أو حضارة إنسانية.

ويرى الشيخ حسن الصفار أن الخطاب الديني يحتل في مجتمعاتنا الإسلامية موقعاً مهماً في التأثير لا يضاهيه فيه أي خطاب آخر، فهو الذي يصوغ العقل الجمعي، ويوجه السلوك العام، نظراً لارتباط مجتمعاتنا بالدين، ولما يمثله هذا الخطاب في نظرها في التعبير عن أوامر الدين وأحكامه. كما أنه أصبح مرآة لصورتنا أمام الأمم والحضارات الأخرى، فمن خلاله تتشكل الانطباعات والتقويمات عن أمتنا وديننا وثقافتنا. ويؤكد المؤلف أن سيطرة الاستبداد السياسي على الأمة أفرغ رسالة الإسلام من محتواها الإنساني وأصبح الإسلام غطاء لممارسات القمع ومصادرة الحريات وانتهاك الحقوق في حقب طويلة في التاريخ. لقد فرّخ ذلك الاستبداد ثقافة تبريرية بلونيها الديني والأدبي مدعومة بإمكانات السلطة، مع القمع الصارم للرأي الآخر، وبذلك تعطلت النصوص الدينية الواضحة الداعية إلى العدل والإحسان والمساواة واحترام إرادة الشعوب ورعاية حقوق الإنسان، حيث تم تجاهلها أو تأويلها.

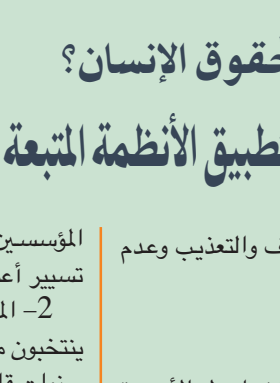

وقام الشيخ الصفار بعقد مقارنة عجلى لما يدور في الشرق والغرب وقال: وبينما كانت أمتنا الإسلامية تسير في نفق الاستبداد المظلم، انطلقت في أوربا وأمريكا منذ القرن الثامن عشر حركة إنسانية عظيمة لإحقاق حقوق الإنسان والدفاع عن حريته وكرامته، وحققت تلك الحركة الشعبية انتصارات رائعة لم تقتصر على محيطها الإقليمي بقيام أنظمة ديمقراطية تخدم حقوق الإنسان، بل تحولت إلى تيار دولي مؤسساتي تبنى ميثاقاً عالمياً لحقوق الإنسان على مستوى العالم.

ويطرح المؤلف تساؤلاً ويجيب عليه: ما المطلوب من المسلمين تجاه حقوق الإنسان؟

أولاً: تأصيل حقوق الإنسان في الفكر والثقافة الدينية المعاصرة، ومعالجة بعض المسائل المطروحة في الفكر والفقه الإسلامي، والتي يبدو منها التعارض والتصادم مع بعض مبادئ حقوق الإنسان التي أقرتها المواثيق الدولية. ويؤكد بالقول: إنه ليس مطلوباً منا أن نتنازل عن شيء في ثوابت ديننا، ولكن علينا أن نتأكد من نسبة أي فكرة أو مسألة للدين، فقد تكون مجرد رأي أو اجتهاد يمثل فهم صاحبه، ويمكننا إعادة النظر فيه.

ثانياً: ينبغي الانفتاح على تطورات الفكر البشري، وتقدم الحركة الحقوقية الإنسانية عالمياً، لإيجاد تواصل معرفي وتفاعل ثقافي، نستفيد عبره من تجارب الآخرين، ونفيدهم بالاطلاع على ما في تراثنا وثقافتنا الإسلامية من مفاهيم وتشريعات تخدم حقوق الإنسان وتعزز كرامته.

ثالثاً: لابد من تكثيف مجهودات الدفاع عن حقوق الإنسان داخل مجتمعاتنا وأوطاننا، بأن تصبح من أولويات اهتماماتنا، وأن نرصد لها القسط الأكبر من جهودنا وإمكانياتنا. ويؤمن المؤلف أن إقرار حقوق الإنسان في أي مجتمع يفتح الآفاق ويفسح المجال لمختلف الفعاليات والأنشطة على جميع الأصعدة ويزيل العراقيل أمام مسيرة النمو والتنمية.

ماذا تعرف عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان؟

الجمعية ليست بديلا عن القضاء و لا الأجهزة المعنية بتطبيق الأنظمة المتبعة في المملكة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

الرياض – حقوق:

بعد فترة من المشاورات والاتصالات رأى عدد من المواطنين في المملكة العربية السعودية إنشاء جمعية وطنية لحقوق الإنسان تعمل على حماية حقوق الإنسان وفقاً للنظام الأساس للحكم الذي مصدره الكتاب والسنة ووفقا للأنظمة المرعية، وما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها المختصة وبما لا يخالف الشريعة الإسلامية.

وجاء تنظيم هذه الجمعية بناءً على عدد من المعطيات، منها : أهمية قضايا حقوق الإنسان في حياة المجتمعات، وعظم التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية داخلياً وخارجياً، إضافة إلى الرغبة في المشاركة الوطنية في مواجهة التحديات و إعانة الدولة على تحقيق العدل وردع الظلم و الدفاع عن تطبيق الشريعة الإسلامية المطهرة.

وقد طلب هؤلاء المواطنون الترخيص بممارسة الجمعية لأعمالها من ملك المملكة العربية السعودية، فجاءت موافقته الكريمة على ذلك بتاريخ 1425/1/18هـ الموافق 2004/3/9م.ومقر الجمعية الرئيس مدينة الرياض، ويجوز لها أن تنشئ فروعا لها داخل البلاد وخارجها.

طبيعة الجمعية

الجمعية هيئة وطنية أهلية مستقلة تعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وخارجها سواء كان مواطنا أو مقيما أو زائرا ، وتتعاون مع الجمعيات واللجان الرسمية والأهلية في جميع أنحاء العالم.

الأهداف

– العمل على حماية حقوق الإنسان.
– التعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.
– الوقوف ضد الظلم والعنف والتعذيب وعدم التسامح.

الاختصاصات

الجمعية ليست بديلا عن القضاء ولا الأجهزة المعنية بتطبيق الأنظمة المتبعة في المملكة العربية السعودية، ولذلك فإن اختصاصاتها كما نصت المادة الثالثة من نظامها الأساسي تؤكد الآتي:

– التأكد من تنفيذ ما ورد في النظام الأساس للحكم، وفي الأنظمة الداخلية في المملكة ذات العلاقة بحقوق الإنسان .
– التعاون مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال .
– التأكد من تنفيذ التزامات المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان.
– تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان.
– تقديم الآراء والمقترحات للهيئات الحكومية والأهلية للعمل على التثقيف ونشر المعلومات في مجال حقوق الإنسان.
– التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في الهيئات الدولية بشكل عام، والمنظمات الدولية غير الحكومية بشكل خاص .
– دراسة المواثيق والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الدولية وتطبيقاتها .
– إقامة المؤتمرات والندوات والحلقات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
– تشجيع التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان .
– نشر إصدارات متخصصة تعنى بحقوق الإنسان.

أجهزة الجمعية

1– الجمعية العمومية: وتتكون من الأعضاء المؤسسين، وهي صاحبة اختصاصات واسعة في تسيير أعمال الجمعية من اعتماد وتعيين وغيره.
2– المجلس التنفيذي: ويتكون من تسعة أعضاء ينتخبون من الجمعية العمومية، ومدة عضويتهم أربع سنوات قابلة للتجديد.
3– رئيس الجمعية.
4– نائب رئيس الجمعية.

اللجان

تتكون الجمعية من أربع لجان تختص كل لجنة بمجموعة من النشاطات والأعمال الموكلة إليها: واللجان هي:
– لجنة الرصد والمتابعة: وتختص برصد ومراقبة ومتابعة ما يتعلق بتحقيق أهداف الجمعية، وتلقي البلاغات والشكاوى، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات للأنظمة.
– لجنة الدراسات والاستشارات: وتختص بالقيام بالدراسات، وتقديم الاستشارات المتعلقة بالصكوك والأنظمة والإجراءات في مجالات حقوق الإنسان.
– لجنة الثقافة والنشر: وتختص بالتوعية، وإقامة الندوات والمؤتمرات، ونشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان .
– لجنة الأسرة: وتختص بما يتعلق بشئون الأسرة.

موارد الجمعية

تستقبل الجمعية الهبات والتبرعات والمنح التي لا تتعارض مع أهدافها، وقد نصت المادة الرابعة عشر من نظام الجمعية على الموارد التالية: ريع المطبوعات والنشرات، إيراد الندوات والمعارض، عائدات استثمار ممتلكات الجمعية الثابتة والمنقولة، الهبات، الوصايا، الأوقاف، إضافة إلى المنح أو أي موارد أخرى لا تتعارض مع أهداف الجمعية .
وللجمعية ميزانية سنوية يراجعها المجلس التنفيذي وتعتمدها الجمعية العمومية.

استشارات

حقوق الإنسان وفقاً للنظام الأساسي للحكم في المملكة

كفلت حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله حقوق الإنسان وحافظت على كرامته وذلك تمشياً مع مبادئ الشريعة الإسلامية في حفظ الحقوق حيث أولى النظام الأساسي للحكم تلك الحقوق جلّ اهتمامه وحافظ عليها وذلك بالإشارة إليها من خلال بعض مواد النظام ، والتي سوف نوردها على النحو التالي :

المادة (17) :« تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعوض المالك تعويضاً عادلاً».

المادة (26) :« تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشرعية الإسلامية ».

المادة (36) :« توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام ».

المادة (37) :« للمساكن حرمتها ، ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام».

المادة (40) :« المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يبينها النظام ».

المادة (47) « حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك .

وفي الختام لابد أن أشير إلى أننا في بلد يستمد نظامه الأساسي للحكم من أحكام الشريعة الإسلامية ، إذ إن دستور المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ويتضح ذلك من خلال نصوص النظام والذي راعى حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته وخصوصيته وماله ، وزاويتنا هذه وضعت لتكون منكم ولكم في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان ، تطرحون أسئلتكم وتجدون المشورة القانونية إن شاء الله في العدد التالي.

نستقبل أسئلتكم واستفساراتكم
على البريد الإلكتروني:
k_ss11@yahoo.com
أمين لجنة الرصد والمتابعة
خالد بن عبدالرحمن الفاخري

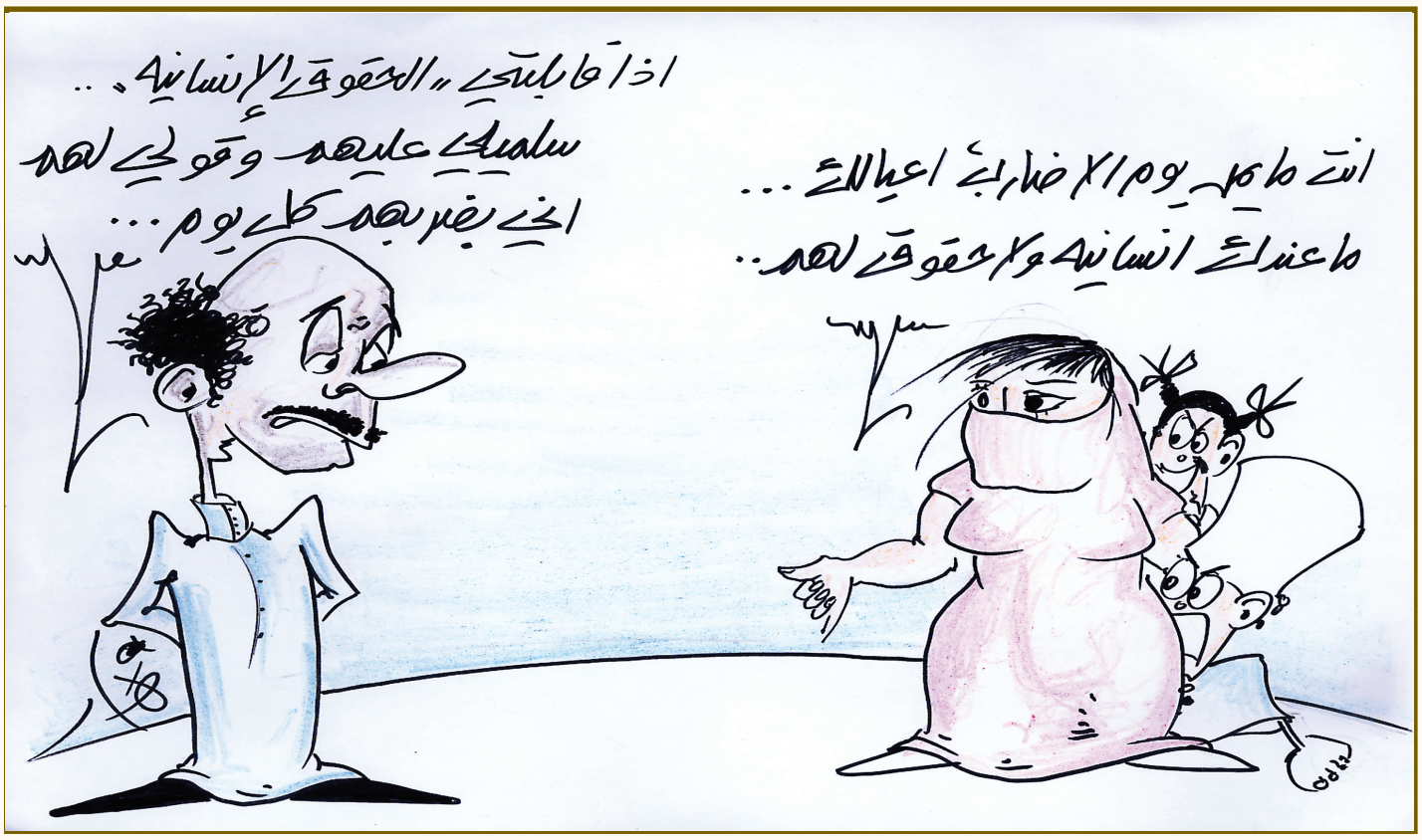

تواصل

خطوة جديدة لتحقيق التواصل المنشـــود

سعادة الأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن بن حمود العناد (رئيس التحرير) سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أود أن أحيي هذه المبادرة التي تشكل خطوة جديدة على طريق تطوير العمل بالجمعية وتحقيق التواصل المنشود بين الجمعية والمجتمع السعودي.

ولدي بعض المقترحات حول المواضيع التي يمكن أن تتضمنها النشرة، ومنها:

– تخصيص باب حول أحدث الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

– تخصيص باب للأخبار العالمية عن حقوق الإنسان حول العالم وأهم الفعاليات التي شهدها العالم في مجال حقوق الإنسان.

– التطورات التشريعية التي تشهدها المملكة وخاصة المرتبطة بحقوق الإنسان.

– عرض لأنشطة الجمعية ونشاطها وملخص لبعض الدراسات التي تعدها الجمعية.

– لقاء مع شخصية عامة مهمومة بقضايا حقوق الإنسان، ومحاورته حول رؤيته لتطوير دور الجمعية.

– نشر برنامج الفعاليات القادم للجمعية ومواعيدها.

– عرض لأغرب القضايا التي عرضت على الجمعية خلال الفترة.

– قاموس حقوق الإنسان، وهو باب يمكن تخصيصه لشرح بعض المصطلحات والاتفاقيات المرتبطة بحقوق الإنسان.

وتفضلوا بقبول أطيب التحية والتقدير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المخلص
عضو الجمعية: إسماعيل إبراهيم سجيني
رئيس مركز السجيني
للاستشارات الاقتصادية والإدارية

مبادرة انتـــظـــرنـــاهـــا طـــويـــلاً

سعادة الأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن بن حمود العناد (رئيس التحرير) سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أود أن أعرب لكم عن مدى سعادتي لهذه المبادرة التي انتظرناها طويلاً وذلك لأهميتها في إيصال المعلومات عن العمل اليومي لهذه الجمعية، ونحن سعداء بهذه المشاركة في تنفيذ النشرة.

لا أريد تكرار التأكيد على أن تكون النشرة شاملة لأخبار الجمعية ونشاطاتها وأعضائها ومواصلة الطلب من أعضاء وسكرتارية الجمعية بتوفير المعلومات أولاً بأول. ويمكن تحقيق ذلك من خلال البدء الفوري بنشر موجز عن التقارير التي سبق أن أصدرتها الجمعية سواء تقارير السجون أو تقارير الجمعية وفروعها عن نشاطاتها الشهرية.

أرجو أن تسهم هذه المقترحات في رقي هذه النشرة شاكراً لكم مجهودكم ومتمنياً لكم التوفيق والسداد.

د. عبدالجليل السيف
عضو مجلس الشورى وعضو الجمعية

أخبارهم

عبدالعزيز الشلهوب

* عاد الزميل الأستاذ عبدالعزيز الشلهوب سكرتير الجمعية في الرياض يوم السبت 10/17/ 1426هـ إلى عمله بالجمعية بعد تمتعه بإجازته السنوية ... تمنياتنا له بالتوفيق.

ماجد الفيصل

* باشر كل من الأستاذ ماجد الفيصل، والأستاذ حسام المالكي المستشاران القانونيان بفرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة أعمالهما بعد تمتعهما بإجازتهما السنوية ... عوداً حميداً إن شاء الله.

دعوة للتواصل

نشرة (حقوق) ترحب بكل المشاركات، وتدعو الجميع للمساهمة معها سواء بالاقتراح أو المقال أو أي مشاركة كانت.

نافـــذة

البداية والطموحات

هذا هو العدد الأول من النشرة الشهرية التي تصدرها لجنة الثقافة والنشر بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي نشرة إخبارية تثقيفية متخصصة في مجال حقوق الإنسان، تركز بشكل خاص على المستجدات ذات العلاقة التي تحدث داخل المملكة وتلك التي تحدث في الخارج ولها علاقة بها، بالإضافة إلى اهتمامها بدور الجمعية الوطنية ومتابعة نشاطاتها وفعالياتها وإنجازاتها. وتهدف النشرة إلى نشر الوعي العام في مجال حقوق الإنسان بين المواطنين والمقيمين والمسئولين في أجهزة الدولة المختلفة.

ويأتي إصدار هذه النشرة تحقيقاً لطموحات إدارة الجمعية، وتنفيذاً للخطط والبرامج الإعلامية التي وضعتها لجنة الثقافة والنشر بالجمعية وعملت عليها خلال العامين الماضيين وتضمنت عدداً كبيراً من الوسائل والفعاليات التي تم تنفيذ بعض منها كإصدار الملف الصحفي وإطلاق موقع الجمعية على شبكة الإنترنت، وستعمل اللجنة على تنفيذ وسائل وفعاليات ونشاطات إعلامية أخرى في المستقبل القريب إن شاء الله.

إن هذه النشرة، بشكلها ومضمونها الحالي، لا تشكل سوى البداية لرؤى طموحة ورغبة صادقة قوية في الوصول إلى إصدار إعلامي متميز يسد فراغاً كبيراً ويكمل نقصاً حاداً في مصادر التوعية والمعرفة والتثقيف بمجالات حقوق الإنسان بالمملكة، وستشهد النشرة تطويراً نوعياً وكمياً خلال مراحل إصدارها التالية تأخذ بالاعتبار ردود فعل القراء وأعضاء الجمعية وملاحظاتهم، وتحقق طموحات ليس لها حدود وأهداف تتجاوز المتاح وتتخطى القيود الزمانية والمكانية، وهذا يتضمن زيادة المساحة وتنويع المضامين والنشر باللغة الإنجليزية لإيصال صوت الجمعية وإنجازاتها والتطورات التي تحدث في المملكة في مجال حقوق الإنسان للمهتمين من الأفراد والجمعيات والمؤسسات داخل المملكة وخارجها.

أ.د. عبدالرحمن العناد
رئيس لجنة الثقافة والنشر

هيئة التحرير

حقوق
نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS
موقع الجمعية: WWW.NSHRSA.ORG

المشرف العام
د. بندر بن محمد الحجار
رئيس الجمعية

رئيس التحرير
أ.د. عبدالرحمن بن حمود العناد
رئيس لجنة الثقافة والنشر
aalenad@yahoo.com

مدير التحرير
عبدالله بن ناصر العتيبي
otaibi01@hotmail.com

تصميم وإخراج
مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام
ASBAR CENTER FOR STUDIES, RESEARCH & COMMUNICATIONS

عناوين الجمعية:
المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية الرياض هاتف: ٠١٤٨٧٢٦٢٦ فاكس: ٠١٤٨٧٢٧٠٧ - ٠١٤٨٧٢٣٧٩ ص.ب: ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١
فرع منطقة مكة المكرمة: حي المحمدية-طريق مكة النازل هاتف: ٠٢٦٢٢٢٢٦١ فاكس: ٠٢٦٢٢٢١٩٦ - ٠٢٦٢٢٧٢٣٥ ص.ب: ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١
فرع منطقة جازان: هاتف: ٠٧٣١٧٥٥٦٦ / ٠٧٣١٧٠٠٤٤ فاكس: ٠٧٣١٧٣٣٤٤ ص.ب: ٤٧٦